المشروعات الصناعية الصغيرة في سورية: دورها في التشغيل والحد من البطالة (دراسة من عام 1970 حتى 2010)

د. رامي علي زيدان *

الملخَّص:

تعتبر البطالة إحدى أكثر المشاكل الاقتصادية خطورةً التي تواجه الدول النامية، وسورية بالطبع منها، وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض معدل نمو الاستثمارات، والندرة النسبية في رؤوس الأموال ... وما يزيد من خطورتها هو أن التداعيات السلبية للبطالة تشمل كافة جوانب الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسكانية ... الخ. وأمام توفُّر عدة حلول للحد منها، تبدو المشروعات الصغيرة في سورية إحدى أكثر الحلول منطقيةً وواقعيةً، ومن دون تحمُّل تكاليف مرتفعة مقارنةً بالمشروعات الكبيرة، التي تتطلب رؤوس أموال باهظة، وتقنية متقدمة، ويد عاملة عالية التأهيل، ناهيك عن صعوبة المنافسة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة، حيث لا يوجد مختبر اقتصادي أصدق من الواقع.

كلمات مفتاحية: مشروعات صغيرة، مشروعات صناعية، تشغيل اليد العاملة، البطالة.

* مُدرِّس في كلية إدارة المشافي. جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية بالقدموس.

Small Industrial Enterprise in Syria: recruitment and unemployment limitation (Study from 1970 to 2010)

Dr. Rami Ali Zedan *

Abstract:

Unemployment is considered one of the most risky economic problems that faces the developing countries including Syria due to overpopulation, decreased investment growth, and capitals lack.

Jeopardy of unemployment forwards as its negative consequences overwhelm life all paces economic, social, political, and demographical …etc.

As there are many solutions, small enterprise seems to be among the most realistic and reasonable out costing ones in comparison with the big projects that require huge capitals, advanced technology, and highly professional work mass. Furthermore, they are difficulty competent with their counterparts in the developed countries where there is no economic laboratory else than reality.

Key words: Small Enterprise, Small Industrial, recruitment, unemployment.

* assistant profesor in Hospitals Management Faculty. Al Andalus University for Medical Science in Cadmus.

مقدمة: تعتبر المشروعات الصغيرة قطب الرحى في عملية التنمية، والعمود الفقري لاقتصاديات الدول، والدم الجاري في شرايينها، وذلك بالنظر إلى كونها تُشكِّل النسبة الأكبر من إجمالي المشاريع الاقتصادية في جميع الدول، النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، فمن خلال الدراسة سيتبين لنا في سورية أن نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة من إجمالي المشاريع الصناعية في القطاع الخاص لم تتدنَ خلال الفترة المدروسة عن (94.19 %) وذلك في العام 2010، كما أن نسبة مساهمتها في التشغيل لم تتدنَ عن (80.11 %) عام 1999، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على موقعها الاستراتيجي والحيوي في التشغيل والحد من البطالة، وذلك بالرغم من بقائها خارج الاهتمامات /الجديّة/ الرسمية للجهات المعنية.

مشكلة البحث: بالرغم أن المشروعات الصناعية الصغيرة في سورية ساهمت خلال العقود الماضية في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، إلا أنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي، مما قاد إلى انخفاض قدرتها على التشغيل إلى دون المستوى المطلوب، بالإضافة إلى بعثرتها وغياب التنسيق فيما بينها من جهة، ومع المشروعات الكبيرة والجهات الحكومية من جهة أخرى، حيث يُلاحَظ أن هذه المشروعات لا تتبع لجهة موحدة في سورية ترعى شؤونها وتهتم بتطويرها، وإنما بقيت خارج الاهتمامات الجديّة للحكومة، وكل هذا قاد بالمحصلة إلى فشل العديد منها، ناهيك على أن الكثير منها المتواجدة في السوق في حالة تأرجح بين الربح والخسارة، مما يجعلها هي الأخرى مهددة بالانهيار، وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة، وتفاقم مشكلات اجتماعية خطيرة عديدة على النحو الذي يتطلب معه تفعيل قدرتها على الاستمرار في السوق بهدف رفع سويتها وقدرتها على تشغيل المزيد من اليد العاملة.

أهمية البحث: لقد كان للمشروعات الصناعية الصغيرة في سورية دوراً بارزاً في تشغيل اليد العاملة والتخفيف من حدة البطالة، خلال العقود الأربعة الماضية، خاصةً مع تراجع الاستثمارات في القطر خلال الفترة الأخيرة. فبالعودة إلى المجموعة الإحصائية السورية للعام 2011 الجدول (5/12) نجد أن مجمل الاستثمارات المحلية (خاص وعام)، بأسعار 2000 الثابتة، تراجع من مبلغ (308669) مليون ل.س عام 2006 إلى (283099 ، 266488 ، 297100) مليون ل.س في الأعوام الثلاثة التالية (2007 ، 2008 ، 2009)، حيث ترافق ذلك بتفاقم مشكلة البطالة، هذا من جهة.

ومن جهةٍ أخرى فقد كان دور قانون الاستثمار السابق رقم /10/ الصادر عام 1991 وتعديلاته اللاحقة عام 2000 في التكوين الرأسمالي دون المستوى المأمول، كذلك الأمر بالنسبة للمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 الناظم للاستثمار، والذي ألغى القانون /10/، فقد كان دوره محدوداً جداً (وهو ما سنجده في متن البحث). وما زاد من حدة المشكلة هو التزايد السكاني المرتفع، حيث بلغ معدل النمو السنوي الوسطي للسكان في سورية (3.02 %) خلال الفترة المدروسة للبحث الممتدة من عام 1970 حتى 2010 (وهو ما سنراه لاحقاً)، مما جعل من مشكلة البطالة المشكلة الاقتصادية الأولى التي يجب أن تتمحور حولها السياسات الاقتصادية الحالية والمقبلة.

وأمام هذا الواقع الصعب تبرز المشروعات الصغيرة، ومن بينها الصناعية، كإحدى أبرز الحلول الممكنة وأكثرها واقعية، ومن دون تحمُّل أعباء رأسمالية كبيرة، وذلك نظراً لأنها لا تتطلب استثمارات رأسمالية مرتفعة بعكس ما هو عليه الحال في المشروعات الكبيرة. مما تقدم نعتقد أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تساهم وإلى حدٍ كبير في الحد من مشكلة البطالة واستيعاب الكثير من الوافدين إلى سوق العمل. وما يزيد من أهمية ما نذهب إليه هو أن المشروعات الصناعية الصغيرة لا تُمثِّل ظاهرة مرحلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تختفي بعد ذلك لتحل محلها الكبيرة، إنما حتى في الدول الصناعية المتقدمة يُلاحَظ أن للمشروعات الصغيرة دوراً هاماً جداً في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة. إذ تُشير الدراسات إلى أن أهميتها النسبية في الدول المتطورة كالولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا ... لم تتناقص بل على العكس ازدادت، هذا بالإضافة إلى أنها حظيت ـ وما تزال ـ باهتمام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بالإضافة إلى اهتمام الدارسين والباحثين.

أهداف البحث:

1. معرفة مدى فعالية مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تشغيل اليد العاملة والحدّ من البطالة.
2. مدى إمكانية تفعيل قدرة هذه المشروعات على استيعاب المزيد من الوافدين إلى سوق العمل في الحضر والريف، وذلك باعتبار أنها ـ بالنظر لمزاياها وخصائصها ـ تتسم بقدرة أكبر على الانتشار الجغرافي من المشروعات الكبيرة.

فرضيات البحث:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة (X)، وبين عدد العاملين في تلك المشروعات (Y)، في سورية للفترة (1970 حتى 2010). ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$$H_0: R_{xy} = 0$$

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة (X)، وبين عدد العاملين في تلك المشروعات (Y)، في سورية للفترة (1970 حتى 2010). ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$$H_1: R_{xy} \neq 0$$

وبذلك يكون الاختبار ثنائي الجانب.

حدود البحث: المكان: سورية. أما الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من عام 1970 حتى عام 2010. ملاحظة: أخذت السلسلة الزمنية حتى العام 2010 فقط بسبب أن الحرب التي نشبت في سورية في شهر آذار من العام 2011 (والتي لا تزال مستمرة حتى الآن) أدت إلى خروج الكثير من المشروعات الصناعية الصغيرة (والمتوسطة والكبيرة أيضاً) خارج الخدمة الفعلية، مع التنويه إلى أن إحصائيات المشروعات الصغيرة أعددتُها اعتماداً على نتائج بحث الاستقصاء الصناعي المختص بالجانب الإحصائي لهذه المشروعات، علماً أن نتائج بحث الاستقصاء الصناعي للعام 2010 كان آخر بحث تمَّ إجراؤه، حيث صدر عن المكتب المركزي للإحصاء عام 2012.

منهج البحث: سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتحليل سلوك الظاهرة المدروسة بهدف وضع النتائج والتوصيات. وسنقوم باستخدام بعض الأدوات الإحصائية لدراسة العلاقة الارتباطية وتحليل متانتها، وذلك من خلال دراسة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل (X): عدد المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة خلال الفترة (1970 حتى 2010).

المتغير التابع (Y): عدد العاملين في تلك المشروعات خلال الفترة (1970 حتى 2010).

مفهوم المشروعات الصغيرة:

يوجد اختلاف كبير في تعريف المشروعات (صناعية، زراعية، تجارية، خدمية، سياحية ...) صغيرة كانت أم متوسطة وكبيرة، سواء بين الدول أو ضمن الدولة الواحدة، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وضمن الصناعة الواحدة. وأحياناً من تجارةٍ لأخرى، ومن جهة تمويل لأخرى، ومن جهة إدارية لأخرى، ومن باحثٍ لآخر ... حتى ضمن الدولة الواحدة. فعلى سبيل المثال [علام، 2003، ص 6] نجد أن المشروعات الصغيرة الأمريكية هي التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن (500) عامل ولا تتعدى مبيعاتها السنوية (20) مليون دولار. كما أن [الشماع، 2002، ص 120] هيئة المنشآت الصغيرة الأمريكية اعتبرت أن المنشأة صغيرة في قطاع تجارة الجملة إذا بلغ عدد العاملين فيها (100) عامل فما دون، وفي قطاع الصناعات التحويلية (500) عامل فما دون، وفي قطاعي الخدمات وتجارة التجزئة إذا بلغت قيمة المبيعات السنوية أقل من (5) ملايين دولار، وفي قطاعي مقاولات البناء والزراعة إذا بلغت قيمة الإيرادات السنوية أقل من (17 ، 0.5) مليون دولار.

وعلى مستوى دول السوق الأوروبية المشتركة [المنصور، 2003، ص 6] يتم تصنيف المشروعات وفقاً لمعيار العمالة على النحو التالي: مشروعات الأعمال الصغيرة وهي التي يعمل بها من (1 حتى 99) عاملاً. مشروعات الأعمال المتوسطة ويعمل بها من (100 حتى 499) عاملاً. مشروعات الأعمال كبيرة الحجم التي يعمل بها (500) عامل فأكثر. أما اللجنة الأوربية [CARTER, S - EVANS, D J, 2012, p 25] فقد اعتبرت أن المشروع الصناعي الصغير جداً هو الذي يبلغ العدد الأعظمي للعاملين فيه (10) فقط، والمشروع الصناعي الصغير هو الذي يبلغ العدد الأعظمي للعاملين فيه (50) وبمبيعات سنوية (7) مليون إيكو، والمتوسط هو الذي يبلغ العدد الأعظمي للعاملين فيه (250) وبمبيعات سنوية (40) مليون إيكو.

ملاحظة: الإيكو ليس نقداً، كما لم يجرِ تمثيله بعملات محددة، ورقية أو معدنية، إنما استُخدم باعتباره سلة عملات، حيث ضمَّت هذه السلة جميع العملات المعروفة في الاتحاد الأوروبي كوحدة محاسبية اعتمدت قيمتها على قيمة العملات الأساسية التي

تمثلها. وقد أصبح الإيكو فعلياً بمثابة مستودع قيم، بمعنى أن قيماً كبيرةً من الدين العام والخاص كانت تُحوَّل إلى الإيكو الذي استُخدِم كوسيلة دفع بين الشركات وفي التجارة الخارجية، وأيضاً بين الأفراد على نطاقٍ ضيقٍ جداً، في الصفقات التي تعتمد الشيكات، وفي حسابات الادخار.

مفهوم المشروعات الصغيرة في سورية: يوجد عدة مفاهيم نعرضها كما يلي.

A. المشروعات الصناعية الحرفيّة: جاء في المرسوم التشريعي رقم (250) الصادر بتاريخ 1969/10/13 أن الحرفي هو (من يعمل في إنتاج مواد، أو من يُقدِّم خدمات حرفية، معتمداً على جهده الشخصي وخبرته المهنية بصورة أساسية، مستعيناً بأفراد أسرته أو بعمال آخرين، على أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة عن تسعة عمال، وأن لا يتجاوز دخله السنوي الصافي خمسة عشر ألف ليرة سورية). أما الحرفة فقد جاء تعريفها بأنها (المهنة الواحدة أو مجموعة المهن المتشابهة، أو المرتبطة مع بعضها، أو المشتركة في إنتاج واحد في القطاع الخاص).

B. تعريف المنشأة [نتائج تعداد حصر المنشآت، 1994، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق]: المنشأة هي مبنى، أو جزء من مبنى، مُخَصَّص لممارسة نوع من أنواع النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي ... ويعتبر أيضاً من المنشآت، كل مكان داخل المنزل، إذا كان يمارس فيه نشاطاً ثابتاً، ويفتح مدخله على الطريق، أو على المدخل الرئيسي للمبنى.

C. المشروعات الصناعية الصغيرة الحديثة:[سلمان، 1998، ص 15] هي صناعات يقوم بها عدد محدود من العمال، ولا يزيد عدد عمالها عن عشرة، وتتم في منشآت صغيرة تعتمد على الآلات والمعدات، وتستخدم الطرائق التكنولوجية الحديثة. وهذه الصناعات بجانب إنتاجها للسلع الاستهلاكية، فإنها تهتم بسد احتياجات الصناعات الأخرى من مواد أولية مُجَهَّزة أو مكونات تصنيع تدخل في صناعات تجميع أكبر منها، مثل صناعة التريكو والنسيج وقطع الغيار وغيرها.

D. تعريف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، المُحدَثة بموجب المرسوم التشريعي رقم /39/ لعام 2006: كانت وجهة نظر الهيئة كما يلي: المشروعات بالغة

الصغر والمشروعات الأسرية (هي المشروعات التي لا يتجاوز رأسمالها مليون وخمسمائة ألف ل.س ولا يقل عن مائة ألف ل.س). المشروع الصغير (كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله خمسة ملايين ل.س ولا يقل عن مليون وخمسمائة ألف ل.س، ولا يقل عدد العاملين عن ستة). المشروع المتوسط (كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله خمسة عشر مليون ل.س ولا يقل عن خمسة ملايين ل.س، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً). ملاحظة: يُفهَم مما تقدم أن عدد العاملين في المشروع الصغير يتراوح بين ستة حتى خمسة عشر عاملاً.

E. هيئة تنمية المشروعات الصغيرة المُحدَثة بموجب القانون رقم /2/ لعام 2016: حلّت محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وقد عرّفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها (المشروعات التي تمارس نشاطها في قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الحرف التقليدية أو التجارة أو الخدمات أو المهن أو النشاط الفكري ... ويتم وضع تعريف وتحديد الحدود الدنيا والقصوى لحجم كل نوع من أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقرار من مجلس الوزراء).

F. تعريف المكتب المركزي للإحصاء: لم يعتمد المكتب المركزي للإحصاء في سورية معياراً واضحاً ومحدداً في توصيفه للمشروعات، فكل ما قام به بهذا الصدد هو تقسيم المشروعات وفقاً لعدد العاملين. فبالعودة إلى نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص للأعوام (1995، 1999، 2000، 2001، 2002) الصادرة عن المكتب نجد أنه لم يتم الاعتماد على معيارٍ محدَّدٍ للفصل بين المشروعات، وإنما كان هناك تقسيمٌ للمنشآت الصناعية المبحوثة، حيث وُزِّعَت تلك المنشآت حسب العمالة كما يلي: * الفئة الأولى من (1 حتى 5) عمال. * الفئة الثانية من (6 حتى 9) عمال. * الفئة الثالثة من (10 حتى 50) عاملاً. * الفئة الرابعة من (51 حتى 100) عامل. * الفئة الخامسة من (101) عامل فأكثر. حيث لم يُذكَر في الاستقصاءات المذكورة تسمية لهذه الفئات على أنها مشروعات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، واقتصر الأمر في تقسيم المنشآت على الفئات الآنفة الذكر. أما بالنسبة لنتائج بحث الاستقصاء الصناعي للأعوام

التي سبقت عام 1995، والتي تلت عام 2002، فقد كان توزيع المنشآت كما يلي:* من (1 حتى 9) عمال. * (10) عمال فما فوق.

G. تعريف وزارة الاقتصاد: عرّفت مديرية المشروعات الصغيرة في وزارة الاقتصاد المشروع الصغير أنه (كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً يبلغ رأس ماله أقل من ثلاثة ملايين ل.س ويعمل فيه أقل من عشرة عمال).

H. تعريف مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحدثة وفق أحكام القانون رقم /12/ الصادر بتاريخ 2016/3/23: المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المشروعات التي تُمارس نشاطها في أي من القطاعات الاقتصادية الآتية: /زراعة، صناعة، حرف تقليدية، تجارة، خدمات، مهن/ والتي يتم تعريفها وبيان محدداتها ضمن نظام ضمان مخاطر القروض المشار إليه بهذا القانون.

I. تعريف بعض الباحثين للمشروعات الصغيرة في سورية: عرَّف بعض الباحثين [تفاحة، 2012، ص 104 - 105] المشروعات الاقتصادية الصغيرة في سورية أنها (المشروعات التي تُشغِّل من 6 حتى 9 عمال)، في حين اعتبر (المشروعات التي تُشغِّل من 1 حتى 5 عمال، وتستثمر برأس مال أقل من مئة ألف ليرة سورية) اعتبرها مشروعات اقتصادية صغيرة جداً، (والتي تُشغِّل من 10 حتى 50 عاملاً) اعتبرها متوسطة، أما التي (تُشغِّل 51 عاملاً حتى 100 عامل) اعتبرها كبيرة. كما عرّف بعضهم [الخضر، علي ـ حرب، بيان، 2006 ـ إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ص 16] المشروعات الصغيرة في سورية أنها (المشروعات التي يعمل بها تسعة أشخاص أو أقل). في حين اعتبر البعض الآخر من الباحثين [حرب، بيان، 2006 ـ بحث بعنوان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التجربة السورية، ص 117] أن المشروعات الصغيرة هي التي يعمل بها (9 عمال أو أقل)، في حين اعتبر (المشروعات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 10 حتى 30 عاملاً) متوسطة، وما عدا ذلك فهو في عداد المشروعات الكبيرة.

وبدوري أرى أن التعريف التالي الذي سوف أعتمده في بحثي هذا، أجده ـ من وجهة نظري كباحث ـ مناسباً للبحث الذي أقوم به، وللواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، وللمعطيات الإحصائية المتوفرة.

المشروعات الصناعية الصغيرة في القطاع الصناعي الخاص هي المشروعات التي يعمل بها من (1 حتى 9) عمال. أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من (10 حتى 50) عاملاً، والكبيرة (51) عاملاً فأكثر.

وقبل الدخول في صلب الموضوع، وبهدف معرفة الدور التنموي الكبير للمشروعات الصناعية الصغيرة في سورية، نقول إن الدور الهام لهذه المشروعات لا يقتصر على تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة فحسب، إنما تساهم وبشكّل فعّال في تكوين الإنتاج الصناعي، والقيمة المضافة، ومساهمتها الكبيرة في إجمالي عدد المشروعات الصناعية.

ويمكننا عرض تلك الأدوار التنموية للمشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة بالجدول التالي رقم (1).

الجدول رقم (1) يوضح عدد المشروعات الصناعية الصغيرة، وعدد المشروعات الصناعية التابعة للقطاع الصناعي الخاص، وإجمالي قيمة إنتاجها الصناعي، وقيمتها المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج، للعام 2010.

البيان	الصغيرة التي تُشغّل من (1حتى 9) عمال: (أ)	القطاع الصناعي الخاص: (ب)	نسبة (أ) إلى (ب): (%):
عدد المشروعات الصناعية	93926	99720	94.19
إنتاج المشروعات الصناعية	316578149	485514206	65.20
القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	90622503	126704058	71.52

ملاحظة: الإنتاج والقيمة المضافة بألوف الليرات السورية. المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام 2010، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2012، النسب محسوبة من قبل الباحث.

يتبين لنا من الجدول السابق الدور التنموي الكبير للمشروعات الصغيرة، فقد شكَّلت (94.19 %) من إجمالي عدد المشروعات الصناعية للعام المذكور، وساهمت في الإنتاج الصناعي بنسبة (65.20 %)، والقيمة المضافة بنسبة (71.52 %).

لقد تزايد عدد السكان في سورية من (6305) ألف نسمة عام 1970 إلى (20619) ألف نسمة عام 2010 [المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011 ـ الجدول رقم 2/10]، وبالتالي يكون معدل النمو السنوي الوسطي لعدد السكان خلال الفترة المذكورة (3.02 %)، وهو بلا شك من المعدلات العالية جداً في العالم. وقد أدى ذلك إلى إفراز الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها سورية ومنها مشكلة البطالة.

وأمام صعوبة إقامة المشروعات الصناعية الكبيرة، نظراً لحاجتها لمقادير مرتفعة من رأس المال، وتكنولوجيا أكثر تطوراً، ويد عاملة أكثر تأهيلاً، ناهيك عن صعوبة المنافسة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة حتى ضمن السوق المحلية ... تبدو المشروعات الصغيرة عموماً ومنها المشروعات الصناعية الصغيرة، أحد الحلول الفعالة لمواجهة مشكلة البطالة، ويمكن تبيان مدى مساهمة هذه المشروعات في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة (1970 حتى 2010) كما يلي:

الجدول رقم (2) يوضح عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وإجمالي عدد المشروعات الصناعية في القطاع الخاص، وعدد العاملين في تلك المشروعات والقطاع الخاص الصناعي، في سورية خلال الفترة (1970 حتى 2010)، ونسب المساهمات الموضَحَة في الجدول.

العام / البيان	1970	1979	1982	1984	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1995	1999	2000	2001	2002	2009	2010
عدد المشروعات الصغيرة: **متغير مستقل X**: (1)	27181	36049	53927	56374	60259	59091	59909	61085	61402	61977	63832	83059	83876	84281	84831	83471	97333	93926
عدد العاملين في المشروعات الصغيرة: **متغير تابع Y**: (2)	76872	133339	134087	136326	71378	119971	104324	105659	100306	131183	139755	187505	212806	225731	231106	232267	307097	314599
عدد المشروعات المتوسطة: (3)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2454	3502	2904	3161	2237	-	-
إجمالي عدد المشروعات الصناعية: (4)	27616	36356	54836	57295	61079	59952	60787	61955	62448	62989	64912	85599	87500	87311	88112	85854	99719	99720
نسبة (1) إلى (4): (%). (5)	98.42	99.16	98.34	98.39	98.66	98.56	98.56	98.6	98.32	98.39	98.34	97.03	95.86	96.53	96.28	97.22	97.61	94.19
نسبة (3) إلى (4): (%). (6)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.87	4	3.33	3.59	2.61	-	-
(5) + (6): (%).(7)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	99.9	99.86	99.86	99.87	99.83	-	-
عدد العاملين في القطاع الخاص الصناعي: (8)	83795	137712	147677	147108	81519	133893	115448	118062	113993	144019	153578	214426	265637	267233	280569	283367	382091	384940
نسبة (2) إلى (8): (%).	91.74	96.82	90.8	92.67	87.56	89.6	90.36	89.49	87.99	91.09	91	87.45	80.11	84.47	82.37	81.97	80.37	81.73

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص الصناعي للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، النسب محسوبة من قبل الباحث. ملاحظة: لم تتوفر إحصائيات عن المشروعات المتوسطة إلا للأعوام الخمسة الموضحة أعلاه في الجدول (1995، 1999، 2000، 2001، 2002).

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أن نسبة العاملين في المشروعات الصغيرة لم تنخفض عن (80.11 %) وذلك في العام 1999، أما أعلى نسبة فكانت عام 1979 حيث بلغت (96.82 %)، وهذا يدل على الدور التنموي الكبير الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشروعات، ذلك أنها تُساهم في تخفيف الآثار السلبية الكبيرة للبطالة وخاصةً على الصعيد الاجتماعي. وكما هو مُلاحَظ أيضاً من الجدول فقد تزايد عدد العاملين في المشروعات الصغيرة من (76872) عاملاً عام 1970 إلى (314599) عمال عام 2010، وبالتالي يكون معدل الزيادة السنوي الوسطي (أرى مصطلح معدل الزيادة أكثر دقة من مصطلح معدل النمو في هذه الحالة) للعاملين في هذه المشروعات (3.59 %)، وهو مؤشرٌ جيدٌ على قدرتها على التخفيف من حدة النمو السكاني المرتفع، حيث رأينا أن معدل النمو السنوي الوسطي للسكان بلغ للفترة ذاتها (3.02 %)، مما ساهم في تفاقم البطالة، حيث يُقدّر عدد الوافدين إلى سوق العمل بـ (300) ألف شخص سنوياً.

فإذا أخذنا بمتوسط تكلفة فرصة العمل في سورية قبل الحرب التي نشبت عام 2011 (والتي ما تزال مستمرة) والتي قُدِّرت بـ (30) ألف دولار أي مليون ليرة ونصف (30000 دولار x 50 ل.س)، حيث أخذنا سعر صرف الدولار تجاه الليرة السورية قبل الحرب إذ بلغ سعر الصرف وقتئذٍ (50) ل.س، فهذا يعني أننا بحاجة إلى استثمارات سنوية بقيمة (450) مليار ل.س كما يلي (300000 وافد x 1500000 ل.س = 450 مليار ل.س)، وهذا المبلغ يُشكِّل نسبة (30.62 %) من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لعام 2010، حيث بلغ (1469703) مليون ل.س بأسعار 2000 الثابتة (المجموعة الإحصائية لعام 2011، الجدول رقم 9 /15)، وباعتقادنا ليس بإمكان سورية توظيف المبلغ المذكور بظروفها وإمكاناتها الاقتصادية والدولية الحالية، وحتى المنظورة.

إن ما يزيد من قدرة المشروعات الصغيرة على استيعاب المزيد من العمالة أنها لا تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، ذلك أنها تتصف بانخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل، وهو ما يُلائم ظروف دولة نامية كسورية، على النقيض من المشروعات الكبيرة التي تتطلب استثمارات رأسمالية باهظة [القاضي، 2002، ص 187]. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (3) يوضح رأس المال المستثمر بألوف الليرات السورية، ومجموع المشتغلين في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التابعة للقطاع الخاص لعام 2002، ورأس المال المستثمر/ مجموع المشتغلين.			
البيان	رأس المال المستثمر بما فيه الأصول الثابتة (بألوف الليرات السورية)	مجموع المشتغلين	رأس المال المستثمر/ مجموع المشتغلين
الصغيرة	68435077	232267	294640
المتوسطة	25213602	30754	819848
الكبيرة	28064130	20346	1379344

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام 2002. المعامل (رأس المال المستثمر/ مجموع المشتغلين) محسوب من قبل الباحث.

من الجدول السابق رقم (3) وبمقارنة بين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة نجد ما يلي: يحتاج العامل الواحد من رأس المال المستثمر: (294640) ل.س في المشروعات الصغيرة، و (819848) ل.س في المتوسطة، بينما يحتاج في الكبيرة (1379344) ل.س.

وبالتالي نقول إن الاستثمارات المطلوبة لتشغيل عامل واحد في المشروعات الكبيرة تكفي لتشغيل عاملين في المتوسطة (1.7 = 2 عامل) كما يلي (1379344 / 819848)، وخمسة عمال في الصغيرة (4.7 = 5 عمال) وذلك كما يلي (1379344 / 294640). أما الاستثمارات المطلوبة لتشغيل عامل واحد في المشروعات المتوسطة فإنها تكفي لتشغيل ثلاثة عمال في الصغيرة (819848 / 294640).

إن ما يزيد من كون المشروعات الصغيرة في سورية خياراً استراتيجياً في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، هو ارتفاع معدل النمو السكاني فيها بشكل كبير، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل بمرور الزمن، ويمكن تبيان ذلك كما يلي:

الجدول رقم (4) يوضح أعداد المشتغلين والمتعطلين وعدد السكان، ومعدلات البطالة في سورية خلال الفترة (1978 حتى 2010).

البيان / العام	قوة العمل				مجموع المشتغلين (1)	مجموع المتعطلين (2)	مجموع المشتغلين والمتعطلين (1 + 2)	معدلات البطالة (%)	عدد السكان
	مشتغل		متعطل						
	حضر	ريف	حضر	ريف					
1978	919000	1015000	43000	47000	1934000	90000	2024000	4.45	8402000
1979	966000	1126000	36000	46000	2092000	82000	2174000	3.77	8723000
1983	1065000	1181000	37000	40000	2246000	77000	2323000	3.31	9628000
1984	1271000	975000	58000	52000	2246000	110000	2356000	4.67	9616000
1989	1478000	1419000	98000	83000	2897000	181000	3078000	5.88	11719000
1991	1645000	1605000	142000	94000	3250000	236000	3486000	6.77	12529000
1993	_	_	_	_	3589000	329000	3918000	8.4	13393000
2001	2360495	2483529	249834	363520	4844023	613354	5457377	11.24	16720000
2002	2342494	2479265	246882	390923	4821759	637805	5459564	11.68	17130000
2003	_	_	_	_	5083000	548438	5631438	10.79	17980000
2010	3105	2426	_	_	5531	476346	6007346	7.93	20619000

المصدر: إحصاءات أعوام (1978 حتى 1991): إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية لعام 1996 . الجدول رقم (3/1). إحصاءات عام 1993: مسح سوق العمل لعام 1995 في الجمهورية العربية السورية: منهجية مسح المؤسسات التمهيدي ومسح عرض القوى العاملة . وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية . الجزء الأول . دمشق . سورية . 1996 . الصفحة (35). إحصاءات عام 2001: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بحث القوى العاملة لعام 2001 . الجدول رقم (5/أ) . المكتب المركزي للإحصاء . دمشق . سورية . 2002 . الصفحتان (15 ، 16). إحصاءات عام 2002: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بحث القوى العاملة لعام 2002 . الجدول رقم (5/أ) . المكتب المركزي للإحصاء . دمشق . سورية . 2003 . الصفحتان (22 ، 23). إحصاءات عام 2003: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004 . الجدولان (3/10 ، 3/13). معدلات البطالة محسوبة من قبل الباحث. إحصاءات عام 2010: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011 . الجدولان (3/10 ، 3/12) . عدد السكان: المجموعات الإحصائية السورية . فصل السكان والمؤشرات الديموغرافية. ملاحظة: لم أتطرق إلى باقي الأعوام خلال السلسلة الزمنية المدروسة في البحث بسبب عدم توفُّر الإحصائيات المدروسة الواردة في الجدول أعلاه لباقي سنوات السلسلة.

من الجدول السابق (4) نلاحظ أن أعداد العاطلين عن العمل التي بلغت (90000) عام 1978 انخفضت عامي (1979 ، 1983)، إلا أنها تزايدت باستمرار حتى العام 2002، لكنها انخفضت في العامين اللاحقين (2003 ، 2010). ولكن ما يجب التنويه إليه هو أن هذه الأرقام لا تعكس الأعداد الحقيقية للعاطلين عن العمل، إذ أن أعدادهم أكبر مما هو مُعلن في الإحصائيات الرسمية. ومن الجدول السابق نلاحظ أن مجموع المتعطلين ازداد في الحضر والريف على حدٍ سواء. ولو حسبنا معدل الزيادة السنوي الوسطي (أرى مصطلح معدل الزيادة أكثر دقة من مصطلح معدل النمو في هذه الحالة) للمشتغلين والمتعطلين (حضر وريف) ولمجموع المشتغلين والمتعطلين خلال الفترة (1978 حتى 2002) نجد ما يلي:

الجدول رقم (5) يوضح معدلات الزيادة السنوية الوسطية للمشتغلين والمتعطلين في الحضر والريف، خلال الفترة (1978 حتى 2002).

مشتغل (%)		متعطل (%)		مجموع المشتغلين (%)	مجموع المتعطلين (%)	عدد السكان (%)
حضر	ريف	حضر	ريف			
4	3.8	7.55	9.23	3.88	8.5	3.01

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4). ملاحظة: حسبتُ معدلات الزيادة حتى العام 2002 وليس 2010 بسبب عدم توفُّر إحصائيات عن أعداد المتعطلين في الحضر والريف عام 2010.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- إن معدل الزيادة السنوي الوسطي لمجموع المتعطلين (9.23 %) أكبر من معدل الزيادة لمجموع المشتغلين والذي بلغ (3.88 %)، حيث ترافق ذلك بمعدل نمو سكاني مرتفع إذ بلغ (3.01 %).
- إن معدل الزيادة السنوي الوسطي لمجموع المتعطلين في الريف (9.23 %) أكبر من معدل الزيادة للمشتغلين في الريف (3.88 %).
- إن معدل الزيادة السنوي الوسطي لمجموع المتعطلين في الحضر (7.55 %) أكبر من معدل الزيادة للمشتغلين في الحضر (4 %).

إن العديد من الباحثين السوريين [حبيب، 2006، ص 204] يرون أن سياسة الاستثمار في سورية يجب أن تقوم على ضرورة منح المشروعات ذات كثافة العمل العالية مزايا ضريبية إضافية لتحفيز المستثمرين على إقامتها، وهو ما سينعكس إيجاباً في زيادة معدلات الاستثمار، وتوسيع السوق، وإعادة توزيع الدخل، وتقليص حجم البطالة. كما يرى البعض [النابلسي، 1997، ص 121 - 122] أنه في حالة دولة نامية مثل سورية، حيث وفرة اليد العاملة والانتشار الواسع للمشروعات الصغيرة، فإنه يتوجب التعامل مع المعطيات الاجتماعية بما فيها واقع القوى العاملة، الكمي والنوعي، وبالتالي تشجيع هذه المشروعات. كما يرى آخرون [مسعود، 2007، ص 327] أنه في قطاع الصناعة يتوجب اختيار المشروعات والفروع الصناعية التي يؤثِّر وجودها على تطور مجمل الاقتصاد الوطني، وعدم الاستهانة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المعتمدة على مستلزمات الإنتاج المحلية.

وبالرغم مما أسلفنا ذكره، إلا أن السياسة الاقتصادية في القطر لم تُشجِّع قيام مشروعات اقتصادية صغيرة عموماً، إنما كان هناك إنحياز تجاه الكبيرة، وقد تجلى ذلك في قانون الاستثمار السابق رقم /10/ الصادر عام 1991 وتعديلاته اللاحقة عام 2000، حيث اشترط القانون المذكور وفق ما جاء في المادة الرابعة منه، بأن لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المطلوب توظيفها في المشروع من الآلات والأدوات والتجهيزات والأجهزة والمعدات ووسائل النقل غير السياحية وسائر وسائل الإنتاج المستوردة بشكل نهائي لاستخدامها حصراً في المشروع عن عشرة ملايين ليرة سورية *، ولاحقاً عن مبلغ (25) مليون ل.س بعد تعديله عام 2000. كما منح المرسوم التشريعي الجديد الناظم للاستثمار رقم /8/ لعام 2007 (الذي أُلغي بموجبه العمل بالقانون /10/) العديد من المزايا للمشروعات المُقامة بموجبه، ولم يأتِ على ذكر المشروعات الصغيرة، فاستفادت المشروعات الكبيرة فقط، فعلى سبيل المثال كان من المزايا التي منحها المرسوم /8/،

* كما هو معلوم فإن مبلغ عشرة ملايين ليرة سورية عام 1991 كان يعتبر فوق إمكانيات المشروعات الصغيرة.

والتي شكّلت إنحيازاً واضحاً نحو المشروعات الكبيرة، ما جاء في المادة /2/، الفقرة /أ/ (يُسمَح للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها ولو تجاوزت المساحة سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع).

كما جاء في المادة /8/ منه، الفقرة /أ/ (يتمتع المشروع في القطاعات التالية بالإعفاءات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل النافذ وتعديلاته وكافة المزايا والضمانات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي: المشاريع الزراعية ومشاريع استصلاح الأراضي، المشاريع الصناعية، مشاريع النقل، مشاريع الاتصالات والتقانة، المشاريع البيئية، مشاريع الخدمات، مشاريع الكهرباء والنفط والثروة المعدنية). كما جاء في المادة /11/، الفقرة /أ/ (للمجلس الأعلى بناءً على اقتراح مُعلل من مجلس الإدارة أن يقرر منح أية مشروعات أخرى تسهيلات أو ضمانات أو مزايا الاستثمار المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي أو أية مزايا أو ضمانات اضافية). وجاء في الفقرة /ب/ (للمجلس الأعلى أن يعتمد أسس حسم أخرى غير الواردة في قانون ضريبة الدخل النافذ وتعديلاته للمشروعات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني).

وتعقيباً على الفقرتين /أ ، ب/ من المادة /11/ الآنفة الذكر، قد يتساءل البعض، هل يمكن أن تكون هناك مشروعات صغيرة تستحق تسهيلات ومزايا وضمانات إضافية ؟ وهل يمكن أن تكون هناك مشروعات صغيرة لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني ؟ الجواب نعم، كالمشروعات التي تعمل في مجال الصناعات التراثية والحرفية واليدوية والتاريخية، والتي يمكن أن تنال إقبالاً في الأسواق العالمية، حيث يمكن للمشروعات الصغيرة العاملة في هذا المجال تطويع التراث الحضاري العريق لسورية وبلاد الشام، فمثلاً يمكن تطويع أبجدية أوغاريت وهي الأبجدية الأولى التي عرفتها البشرية منذ القرن الرابع عشر قبل الميلاد، والتي يُعتَقَد أن أكثر أبجديات العالم اشتُقت منها أو تأثرت بها، أو كوجود أقدم مكتبة معروفة في التاريخ اكتُشِفت في إيبلا، وهكذا بالنسبة للغة الآرامية التي كان يتحدث بها السيد المسيح، وكذلك تطويع الشهرة الكبيرة لتدمر وملكتها زنوبيا، أو آثار أفاميا في اللاذقية، أو المسارح الشهيرة مثل مسارح تدمر، وأفاميا، وبصرى في درعا، وجبلة ...

خاصةً إذا ما علمنا أنه يوجد في سورية خمسين مسرحاً أثرياً من أصل 150 مسرحاً قديماً في العالم، أو القلاع التاريخية الشهيرة مثل قلاع حلب، ودمشق، والحصن في ريف حمص، والمرقب في بانياس ... الخ. ويمكن ذكر حالات مماثلة لما نذهب إليه.

فعلى سبيل المثال تمكنت العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مثل شركات (العين، الفراعنة، بيلادونا) وغيرها من الشركات التي تعمل ضمن هذا المجال من انتزاع التقدير في الأسواق العالمية، حيث تمكنت بفضل الاستراتيجية المذكورة وبفضل المستوى البالغ في الجودة والابتكار من الفوز بأسواق عالمية. فمثلاً حوَّلت شركة (العين) صناعة المجوهرات من حرفة إلى رسالة فنية وثقافة وتقليد وتاريخ، كما حققت نجاحات كبيرة في مجال إنتاج المصابيح التراثية (الفوانيس) ذات التصاميم الجذابة باعتبارها أدوات إنارة تقليدية وفنية كما أدخلت شركة (الفراعنة) للنقش على المعادن فكرة نقش الكتابات من التراث الفرعوني والإسلامي على الذهب والفضة فأضّفت بذلك بعداً فنياً وتاريخياً على مُنْتَج مميز.

[Look at: Potential of Manufacturing Small and Medium Enterprises for Innovation in Selected Escwa Countries, 2001, p 45 → 85]

لا بل أن المرسوم المذكور ذهب إلى أبعد من ذلك عندما سمح باستخدام عمالة أجنبية، سواء كانت عمالة عادية أم خبراء أم فنيين، حيث جاء في المادة /4/ منه، الفقرة /ب/ (للمستثمر الحصول على تراخيص عمل وإقامة للعمال غير السوريين العاملين في المشروع وفق القوانين والأنظمة النافذة). كما جاء في المادة /5/، الفقرة /د/ (يُسمح للخبراء والعمال والفنيين من رعايا الدول العربية والأجنبية العاملين في أحد المشاريع الموافق عليها بتحويل /50/ بالمئة من صافي أجورهم ومرتباتهم ومكافآتهم و /100/ بالمئة من تعويضات نهاية الخدمة الى الخارج بعملة قابلة للتحويل شريطة تسديد الضرائب المترتبة على هذه الأجور والمرتبات والمكافآت).

إذن ـ ومما تقدم ـ نقول إنه لم يتسنَ للمشروعات الصناعية الصغيرة الاستفادة من مزايا وحوافز الاستثمار في سورية، فاستفادت المشروعات الكبيرة بالرغم أنها تُشكِّل نسبة ضئيلة جداً من إجمالي مشروعات القطاع الخاص.

ويمكن توضيح ذلك من الجدول رقم (2)، حيث وجدنا أن نسبة المشروعات الصغيرة إلى إجمالي عدد المشروعات لم تنخفض عن (94.19 %) وذلك عام 2010، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار المشروعات المتوسطة، فإننا نجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُشكّل معظم المشروعات الصناعية السورية، حيث نجد من الجدول المذكور أنها شكّلت نسبة (99.9 %، 99.86 %، 99.86 %، 99.87 %، 99.83 %) للأعوام (1995، 1999، 2000، 2001، 2002)، وما تبقى فقط (0.1 %، 0.14 %، 0.14 %، 0.13 %، 0.17 %) مشروعات كبيرة.

لندرس الآن العلاقة الارتباطية بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة في إجمالي عدد المشروعات الصناعية التابعة للقطاع الخاص كمتغير مستقل (X)، وعدد العاملين فيها كمتغير تابع (Y)، في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 1970 حتى عام 2010. في البداية نقول إن قيمة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) التي تُعبِّر عن متانة العلاقة بين متغير مستقل، وبين متغير تابع، تُعطى بالقانون التالي:

$$R_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^{n} (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{n.\sigma_x.\sigma_y}$$

حيث أن n: عدد السنوات – وأن $\bar{x}$ متوسط x ، $\bar{y}$ متوسط y

σ_x: الانحراف المعياري لـ x – σ_y: الانحراف المعياري لـ y

وكما هو معروف، كلما كانت قيمة معامل الارتباط بالقيمة المطلقة قريبة من الواحد الصحيح، كانت العلاقة بين المتغيرات المدروسة متينة جداً. وهنا نُميِّز بين عدة حالات هي:

1. عندما تكون قيمة [$0.90 \leq |R_{xy}|$] فإن العلاقة تكون متينةً جداً.
2. عندما تكون قيمة [$0.90 > |Rxy| \geq 0.80$] فإن العلاقة تكون متينةً فقط.
3. عندما تكون قيمة [$0.80 > |Rxy| \geq 0.70$] فالارتباط مقبولٌ.
4. عندما تكون قيمة [$0.70 > |Rxy|$] فالارتباط ضعيفٌ.

كما نلاحظ من الجدول (2) أن نسب مساهمة المشروعات الصغيرة في إجمالي عدد المشروعات الصناعية كانت مرتفعة جداً، حيث لم تتدنَ عن (94.19 %) وذلك عام 2010، في حين أن أكبر نسبة كانت عام 1979 حيث بلغت (99.16 %). كما أن نسب مساهمة المشروعات الصغيرة في تشغيل اليد العاملة لم تتدنَ عن (80.11 %) وذلك عام 1999، في حين أن أكبر نسبة بلغت (96.82 %) في العام 1979. ولكن نلاحظ من جانبٍ آخر أن النسب المرتفعة لمساهمة المشروعات الصغيرة في إجمالي عدد المشروعات الصناعية في بعض السنوات لم تترافق بنسب مرتفعة مماثلة أيضاً بالنسبة لمساهمتها في تشغيل اليد العاملة.

فعلى سبيل المثال نلاحظ أن نسب مساهمة المشروعات الصغيرة في إجمالي عدد المشروعات بلغت للأعوام (1987، 1988، 1990، 1991، 1995، 1999، 2000، 2001، 2002، 2009، 2010) وعلى التوالي ما يلي (98.66 %، 98.56 %، 98.6 %، 98.32 %، 97.03 %، 95.86 %، 96.53 %، 96.28 %، 97.22 %، 97.61 %، 94.19 %)، في حين أن نسب مساهمتها في تشغيل اليد العاملة كانت للأعوام المذكورة وعلى التوالي (87.56 %، 89.6 %، 89.49 %، 87.99 %، 87.45 %، 80.11 %، 84.47 %، 82.37 %، 81.97 %، 80.37 %، 81.73 %).

لذا يمكن القول إن مساهمة المشروعات الصغيرة في تشغيل اليد العاملة أقل مما يجب، وذلك قياساً بنسب مساهمتها في إجمالي عدد المشروعات الصناعية، وللتأكُّد من صحة كلامنا سنقوم بوضع الفرضيات الإحصائية واختبارها.

فرضيات البحث واختبارها: يمكن أن نضع فرضيات البحث على الشكل التالي:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة (X)، وبين عدد العاملين فيها (Y)، في سورية للفترة (1970 حتى 2010). ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية على الشكل التالي:

$$H_0: R_{xy} = 0$$

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة (X)، وبين عدد العاملين فيها (Y)، في سورية للفترة (1970 حتى 2010). ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية على الشكل التالي:

$$H_1: R_{xy} \neq 0$$

وبذلك يكون الاختبار ثنائي الجانب.

من الجدول (2) نستخرج المتغيرين المستقل والتابع. فمن الجدول المذكور نجد المتغير المستقل (X) عدد المشروعات الصغيرة، والمتغير التابع (Y) عدد العاملين في تلك المشروعات. ولاختبار فرضيات البحث نحسب معامل الارتباط (R_{xy}) بين (X ، Y) خلال الفترة المدروسة. وبالحساب نجده يساوي (مباشرةً من الكمبيوتر، باستخدام البرنامج EXCEL): $\mathbf{R_{xy} = 0.84}$

وهذا يعني أن الارتباط متينٌ فقط، وبالتالي يمكن القول إن المشروعات الصناعية الصغيرة لعبت من جهة دوراً فعالاً في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة المدروسة، وقد تجلّى ذلك بكون الارتباط متيناً فقط، لكن ومن جهة أخرى كان من المفروض أن يكون الارتباط متيناً جداً وذلك على اعتبار أن نسبة مساهمة هذه المشروعات في إجمالي عدد المشروعات خلال الفترة المدروسة لم تنخفض عن (94.19 %) وذلك عام 2010. وللتأكُّد من نتائجنا السابقة سنقوم باختبار معنوية قيمة معامل الارتباط كما يلي:

$$\tilde{t} = \frac{|r|.\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} = \frac{|0.84|\sqrt{18-2}}{\sqrt{1-(0.84)^2}} \Rightarrow \tilde{t} = 6.188$$

وكما هو معروف كي نقبل فرضية العدم يجب أن تكون قيمة / t / المحسوبة أصغر من قيمة / t / الجدولية في جدول توزيع ستودينت. وبمقارنة قيمة / t / المحسوبة هنا والتي تساوي (6.188) مع قيمة / t / الجدولية المأخوذة من جدول توزيع ستودينت المقابلة لـ (n−2=16) درجة حرية ومستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) والتي تساوي (2.120) نجد أن /t/ المحسوبة أكبر من / t / الجدولية، لذلك نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة إنه لا توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها خلال الفترة (1970 حتى 2010)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1)

القائلة إنه توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها، حيث تبين لنا أن العلاقة متينة فقط.

نتائج البحث ومناقشتها:

ساهمت المشروعات الصناعية الصغيرة في سورية خلال الفترة المدروسة في تشغيل اليد العاملة واستيعاب المزيد من الوافدين إلى سوق العمل والحد من مشكلة البطالة بشكل فعال، وقد تجلّى ذلك بكون قيمة معامل الارتباط متيناً فقط، حيث كان من المفروض أن يكون متيناً جداً، وذلك قياساً بنسبة مساهمتها خلال الفترة المدروسة في إجمالي عدد المشروعات الصناعية، إذ لم تنخفض هذه النسبة عن (94.19 %) وذلك عام 2010.

إن المتتبع للمشروعات الصناعية الصغيرة في سورية يُلاحظ عدم وجود تعريف أو توصيف واضح لها في معظم المفاصل الاقتصادية الكبرى، ناهيك عن تشتتها وتبعثرها وغياب الاهتمام الجدّي الرسمي بها، خلافاً للكثير من الدول. ففي الجزائر مثلاً يوجد وزارة تُدعى وزارة المؤسسات الصغيرة والصناعة التقليدية [مجلة الاقتصادي الكويتي، 2003، ص 54 حتى 56]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية [هل، 1989، ص 66] يُقَدِّم الرئيس الأمريكي كل عام تقريراً إلى الكونغرس عن حالة المنشآت الصغيرة. وفي التقرير الذي قدمه الرئيس الأمريكي ونُشِر عام 1985 أوضح فيه أن قطاع الأعمال الصغيرة الدنياميكي أظهر قدرة خارقة على تعبئة الموارد وتحقيق نمو جديد.

إن الكثير من الاقتصاديين في العالم يرون أن عملية التنظيم نفسها منحازة بما يُرضي ويخدم الشركات الكبيرة، حيث يرى هؤلاء الاقتصاديون أن انتباهاً خاصاً للشركات الصغيرة يمكن أن يؤدي إلى إصلاح الخلل.

[LONGENECKER, J – MRE, C. 1987, P 497]

وفي سورية على الرغم من تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص إلا أنَّ السياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترة المدروسة الممتدة من عام 1970 حتى 2010 كانت متحيزة لصالح المشروعات الكبيرة. ومن خلال السياسات النقدية والمالية والتجارية التي انتهجتها السياسات الاقتصادية الكلية فقد مارست بذلك التمييز ضد الصغيرة، الجديدة والقائمة. فكما ذكرنا لم يتسنَ للمشروعات الصغيرة في سورية الاستفادة من المزايا

والإعفاءات التي منحها قانون الاستثمار السابق رقم /10/، ولاحقاً المرسوم التشريعي رقم /8/، على الرغم أنها الأوسع انتشاراً وتُشكّل الغالبية العظمى من المشروعات.

فقد بيَّن أحد الباحثين [الخضر، 1997، ص 101 - 102] في دراسة قام بها حول إدارة الاستثمار في سورية في ظل القانون /10/ وضّح أنه من المفيد أن تشمل الإعفاءات والامتيازات الممنوحة بموجب القانون المذكور المشروعات التي يقل رأسمالها عن عشرة ملايين ل.س (كنا قد وضحنا سابقاً أن القانون اشترط عند صدوره عام 1991 ألا تقل قيمة موجودات المشروع الثابتة عن 10 ملايين ل.س، وعن 25 مليون بعد تعديله عام 2000).

والمعلوم أنه، وبسبب قلة الأموال المُخصصة للاستثمار في بدايات عملية التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو، فإنه يتم غالباً تركيز التنمية في الأماكن القريبة من البنى التحتية، وهي أماكن بعيدة عن الأرياف [عبود، 2002، ص 212]. وهنا يأتي دور المشروعات الصغيرة التي تتسم بحاجتها إلى مقادير قليلة من رؤوس الأموال، وبقدرتها الواسعة على الانتشار الجغرافي، حتى لو كانت خدمات البنية التحتية دون المستوى المطلوب، وبالتالي فإن انتشار هذه المشروعات في المناطق الريفية سوف يخلق فرص عمل إضافية للكثير من الباحثين عن عمل فيها، كما يمكن أن ينجم عن إقامتها في الريف قيام علاقات تبادلية مع الأنشطة الزراعية، حيث يمكن أن تستخدم المشروعات الصغيرة بعض المخرجات الزراعية التي يمكن الاستفادة منها في عمليات تصنيعية معينة، وبالتالي سيزداد الطلب على منتجات هذه المشروعات سواء من قبل سكان الريف أنفسهم، أو من قبل المزارعين على بعض منتجات هذه المشروعات التي يمكن استخدامها في الأنشطة الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك سيؤدي إقامة هذه المشروعات في الريف إلى الحد من الهجرة إلى المدن، مما سيساهم في تخفيف الضغط عليها، وتحقيق تنمية إقليمية أفضل بين مناطق الحضر والريف.

إن المشروعات الصغيرة وخاصةً الحديثة الولادة منها يجب دعمها بكافة الوسائل حرصاً على استمرارها وانطلاقها خاصةً خلال سنوات عملها الأولى، فبحسب إحصاء [ايدموندز، 1995، ص 5] قامت به وزارة التجارة الأمريكية وإدارة المؤسسات الصغيرة،

تبين أن ما يقارب (80 %) من كافة الأعمال التجارية الصغيرة ذات الملكية المستقلة سوف تفشل خلال السنوات الثلاث الأولى من عمرها.

وفي دراسة أخرى جرت في الولايات المتحدة سنة 1983 حول المشكلات التي تواجه المشروع الصغير تبين أن الضرائب كانت المشكلة الأكثر صعوبة لهذه المشروعات.

[National Federation of Independent Business, 1983, P 27]

ومن جانبٍ مماثل أظهرت إحدى الدراسات [توفيق، 1987، ص 301 - 302] التي قامت بها لجنة بورصات الأوراق المالية بالولايات المتحدة، أن الشركات الكبيرة والصغيرة الحجم، تعتمد بدرجة كبيرة في تمويلها على القروض القصيرة الأجل التي لا تزيد فترة استحقاقها عن سنة. وفي بحث آخر للجنة الأوراق المالية بالولايات المتحدة تبين أن الشركات الصغيرة تستخدم القروض القصيرة الأجل بدرجة أكبر من استخدام الشركات الكبيرة. وقد أكد البحث [توفيق، 1987، ص 309] الذي قامت به اللجنة المركزية للتجارة واللجنة المركزية للأوراق المالية بالولايات المتحدة أن نسبة الائتمان التجاري لمجموع أصول الشركات تكون أكبر في حالة الشركات الصغيرة ذات الأصول المحدودة، وتكون أصغر في حالة الشركات الكبيرة.

إن المالك في المشروع الصغير يكون مسؤولاً عن كل القرارات الإدارية تقريباً، وهي قرارات متعددة كالتسويقي والمالي والإداري ... ومن المستحيل أن تكون كل هذه القرارات صائبة، وإذا تكررت القرارات الخاطئة فإن الفشل سيكون من نصيبه، حيث يفشل العمل الصغير بنفس سبب سقوط طائرة الركاب (خطأ القبطان)، أي بسبب إدارة العمل الصغير، وذلك من خلال المالك وأخطاء الإدارة .... الخ. وأسباب الفشل هذه تُشكِّل (90 %) من أسباب الفشل، بينما الـ (10 %) الباقية تعود للظروف الاقتصادية أو الخداع أو الكوارث.

[SONDENO, S, 1985, P 18]

إن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون أنه من القيود الداخلية الرئيسة التي تؤثر على نمو الشركات الصغيرة هو تطور المدير، حيث يُعتبر ذلك من التحديات الرئيسة التي تواجه

الأعمال الصغيرة المعاصرة، وذلك من خلال عدم القدرة على التنبؤ ومعرفة تغير ومفتاح البحث المتعلق بمحاولة الشركات الصغيرة السيطرة أو التحكم الاستراتيجي بعملياته.

[CARTER, S, E – Dylan, J, 2000, P 421 - 424]

مقترحات البحث:

1. يجب على المؤسسات الاقتصادية الكبرى في سورية كالمصارف الرئيسة ذات الصلة بالصناعة، ووزارات الاقتصاد والمالية والصناعة، والمكتب المركزي للإحصاء ... الخ العمل على توصيف الصناعة السورية (كل جهة حسب وجهة نظرها وما تراه مناسباً لها) من حيث كونها مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة.
2. إنشاء جهة مركزية مختصة بشؤون هذه المشروعات بما يماثل العديد من دول العالم، بحيث ترعى شؤونها وتهتم بتطويرها ومتابعة أوضاعها العامة.
3. تشجيع إقامة هذه المشروعات في الريف، والمحافظات والمناطق التي تتأخر اقتصادياً عن غيرها، وذلك بتقديم مزايا وتسهيلات أكبر لها، والتمييز بين المناطق التي تُقام عليها هذه المشروعات فيما إذا كانت ذات أعداد سكانية منخفضة أو عالية، أي التمييز حسب التمركُّز السكاني.
4. تقديم مزايا وتسهيلات أكبر للمشروعات الصغيرة التي تتميز بارتفاع درجة المخاطرة مقارنةً بالمشروعات التي بلا مخاطر أو بدرجة مخاطرة أقل.
5. منح المشروعات الصغيرة الحديثة الولادة فترة إعفاء ضريبي لا تقل عن (3) سنوات، بالإضافة إلى تسهيلات مالية ونقدية وائتمانية أخرى، وذلك بهدف تخفيف الأعباء والالتزامات المالية الكثيرة التي تواجهها لدى انطلاقها، وهذا من شأنه أن يساعدها على الاستمرار والبقاء في السوق، وبالتالي تزداد فعاليتها في تشغيل الأيدي العاملة.
6. ضرورة أن تكون السياسة الاقتصادية الحكومية غير منحازة تجاه المشروعات الكبيرة.
7. إنشاء مؤسسات مالية متخصصة، حكومية كانت أم خاصة، مختصة بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة، وخاصة القروض القصيرة الأجل [أدلبي، 2005، ص 454 - 455].

8. إنشاء هيئات متخصصة بتقديم الاستشارات والدراسات الإدارية والمالية والاقتصادية لهذه المشروعات.
9. التحري عن التجارب الدولية الناجحة، وذلك من قبيل الاسترشاد وبما يتفق مع واقعنا وإمكانية الإفادة منها في التطبيق. ومن هذه التجارب نذكر تجربة الهند، واليابان، وإيطاليا، وألمانيا [للإطلاع على هذه التجارب أنظر ما يلي: منظمة العمل العربية، 1994، ص 62 حتى 98].
10. تقديم مزايا وتسهيلات أكبر للمشروعات الصغيرة التي تساهم في خلق فرص عمل أكبر.
11. تقديم مزايا وتسهيلات أكبر للمشروعات الصغيرة التي تحتاج إلى فترات زمنية أطول كي تبدأ بتحقيق الأرباح مما هو عليه بالنسبة للمشروعات السريعة الربح.
12. تقديم مزايا وتسهيلات أكبر للمشروعات الصغيرة التي تساهم في زيادة التدفقات النقدية من العملات الأجنبية، وبهذا الصدد يمكن للصناعات التراثية أن تلعب دوراً ريادياً في التصدير للخارج. وبشكل آخر يمكن للمشروعات الصغيرة أن تساهم في التصدير بطريقة غير مباشرة من خلال عقود الباطن مع المشروعات الكبيرة. وبشكل عام يجب إعطاء تسهيلات أكبر للمشروعات الصناعية الصغيرة التي تكون موجهة نحو التصدير أو المشروعات التي تحقق حجماً معيناً من الصادرات [أنظر بهذا الصدد: نجا، 2005، ص 463].
13. تقديم مزايا وتسهيلات أكبر للمشروعات الصغيرة كلما ازدادت نسبة الطاقة الإنتاجية المُستَغَلة في المشروع بالنسبة لإجمالي الطاقة الإنتاجية الممكنة. حيث يرى العديد من الاقتصاديين [أنظر بهذا الصدد: نجا، 2005، ص 462] ضرورة إعطاء دفعة قوية للمشروعات الصناعية الصغيرة بهدف زيادة كل من مستويات الناتج والتشغيل بها.
14. دعم هيئة تنمية المشروعات الصغيرة، والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بعمل هذه المشروعات، وتشجيع إقامة حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية.

المراجع: العربية:

1. الشمّاع، خليل (بالتعاون مع المصرف الصناعي)، 2002 ـ الائتمان الصناعي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، سورية، الصفحة (120).
2. المنصور، كاسر نصر، 2003 ـ الريادة في الأعمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 419.
3. الخضر، علي ـ حرب، بيان، 2006 ـ إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة دمشق، سورية، 435.
4. القاضي، حسين، 2002 ـ الإصلاح الاقتصادي في سورية: إلى أين ؟، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 213.
5. ايدموندز، هولي، 1995 ـ تسويق المؤسسات الصغيرة، ترجمة: موسى جميل عدوان، إشراف: فريق بيت الأفكار الدولية، مؤسسة المؤتمن للتوزيع، الرياض، السعودية، 272.
6. الحامض، خالد، 1991 ـ التخطيط الاقتصادي، جامعة حلب، سورية، 444.
7. الحمصي، عبدو محمد، 1992 ـ اقتصاد وتخطيط الصناعة، جامعة دمشق، سورية، 383.
8. تفاحة، أيهم أديب، 2012 ـ التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية (المشروعات الاقتصادية الصغيرة في سورية وتأثيراتها البيئية أنموذجاً)، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 222.
9. توفيق، حسن أحمد، 1987 ـ التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 524.
10. حبيب، مطانيوس، 2006 ـ أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا، دمشق، سورية، 428.
11. علام، سمير، 2003 ـ إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 327.
12. عبود، صاموئيل، 2002 ـ أفكار حول قضايا المشاركة الشعبية بالتنمية في سورية، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 215.
13. مسعود، مجيد هادي، 2007 ـ موضوعات تنموية من منظور عربي، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 454.
14. نجا، علي عبد الوهاب، 2005 ـ مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 503.

15. هل، جالن سبنسر، 1989 ـ منشآت الأعمال الصغيرة (اتجاهات في الاقتصاد الكلي)، ترجمة: د. صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 229.

الإنكليزية:

1. CARTER, S - EVANS, D J, 2012 – Enterprise and Small Business: Principles, Practice and Policy, an Imprint of Pearson Education, University of Wales, Bangor Britania, 568.
2. LONGENECKER, J – MRE, C. 1987, Small Business Management,South Western Publishing co, Cincinnati, Chio, United States of America, 712.
3. National Federation of Independent Business, "Quarterly Economic Report for Small Business ", 1983 – October, 150 West 20 th Avenue, San Mateo, CA, 104.
4. Potential of Manufacturing Small and Medium Enterprises for Innovation in Selected Escwa Countries, *2001* – Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, New York, U.S.A, 2001.
5. SONDENO, S, 1985 – Small Business Management Principles, Business Publications, INC, Plano, Texas, United States of America, 139.

البحوث:

1. النابلسي، سعيد، 1997 ـ بحث بعنوان: تقويم قانون الاستثمار رقم /10/ وتأثيره على العمالة والتشغيل، كتاب (سياسات الاستثمار في سورية)، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، جامعة دمشق بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية في جامعة أرلانغن (نيرنبرغ)، دمشق، سورية، (105 حتى 122).
2. الخضر، علي، 1997 ـ بحث بعنوان: إدارة الاستثمار في سورية في ظل القانون رقم /10/ لعام 1991، كتاب (سياسات الاستثمار في سورية)، المرجع السابق، (75 حتى 104).
3. أدلبي، منى ـ سعد الدين، فراس. 2005 ـ بحث بعنوان (الرقابة على مؤسسات التمويل الصغير)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /37/، العدد /4/، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، (449 حتى 466).
4. حرب، بيان، 2006 ـ بحث بعنوان (دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التجربة السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /22/، العدد الثاني، جامعة دمشق، سورية، (111 حتى 129).
5. سلمان، ربيعة، 1998 ـ الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سورية (دراسة تطبيقية على الصناعات النسيجية)، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سورية، 338.

الدوريات:

1. المجموعات الإحصائية السورية ـ المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.
2. مسح سوق العمل لعام 1995 في الجمهورية العربية السورية: منهجية مسح المؤسسات التمهيدي ومسح عرض القوى العاملة، 1996، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمكتب

المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، الجزء الأول، دمشق، سورية.

3. مجلة الاقتصادي الكويتي، أيار 2003 ـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، العدد /404/، غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، الصفحات (54 حتى 56).
4. منظمة العمل العربية، 1994 ـ الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي، الدورة /21/، القاهرة، مصر، (4 حتى 11 نيسان)، الصفحات (62 حتى 98).
5. نتائج تعداد حصر المنشآت، 1994 ـ المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.
6. نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.
7. نتائج بحث القوى العاملة لعام 2001، 2002 ـ الجدول رقم (5/أ)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.
8. نتائج بحث القوى العاملة لعام 2002، 2003 ـ الجدول رقم (5/أ)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.

المراسيم والتشريعات:

1. المرسوم التشريعي رقم /250/ الصادر بتاريخ 1969/10/13.
2. المرسوم التشريعي رقم /39/ لعام 2006 الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، دمشق، سورية.
3. القانون رقم /2/ لعام 2016 الخاص بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة، دمشق، سورية.
4. القانون رقم /12/ لعام 2016 الخاص بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. قانون الاستثمار رقم /10/ الصادر بتاريخ 1991/5/4، والمعدَّل بتاريخ 2000/5/13.
6. المرسوم التشريعي رقم /8/ الناظم للاستثمار الصادر عام 2007.
7. مديرية المشروعات الصغيرة، وزارة الاقتصاد السورية، دمشق، سورية.